



المحترم ،،،

سعادة الأخ/ د. عبد الفتاح الزريعي

ق.أ. وكيل وزارة الاقتصاد الوطني

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

الموضوع: التظلم المقدم من شركة نعيم نصر عباد للتجارة العامة والمقاولات

يطيب لنا أن نهديكم أطيب التحايا وأعطرها، متمنين لكم وافر الصحة والعافية ،،،

إشارة للموضوع، نلفت عنايتكم الكريمة إلى أن الشركة المذكورة تعمل في مجال استيراد فروع الغاز التي يتم تجميعها داخل القطاع، وبناءً على ادعاء الشركة المتظلمة تم الحجز على مواسير الغاز وهي أحد القطع المكونة لتلك الفروع من قبل وزارة الاقتصاد وإحالة الأمر إلى النيابة العامة؛ لأجل اتخاذ المقتضى القانوني ضد الشركة، وفق الآتي:

• الشركة المذكورة استوردت قطع مكونة لفروع الغاز من بلد المنشأ (الصين) منذ شهر سبتمبر/2020 والتي كانت في حينه مطابقة للمواصفات والمعايير المطلوبة.

• بتاريخ 2021/10/29 وقبل وصول البضاعة المذكورة إلى القطاع، أصدرت وزارة الاقتصاد قرارها بإجراء تعديل على مواصفات المواسير لتصبح بسمك 1 ملم، واشترطت عدم استيراد المواسير ذات سمك أقل كما كان معمول به سابقاً.

• بتاريخ 2021/2 أفرجت سلطات الاحتلال عن بضاعة الشركة المتظلمة، أي بعد صدور القرار السابق، الأمر الذي لا دخل للشركة به؛ كون التأخير متعلق بأمر خارج عن إرادتها.

• نظراً لمنع التعامل مع المواسير ذات سمك أقل من 1 ملم، اضطرت الشركة إلى شراء مواسير بالمواصفات الجديدة (1ملم) لاستعمالها في تركيب فروع الغاز التي استوردها، من تجار دخال القطاع.

• أصدرت النيابة العامة مذكرة قبض بحق المتهم لمخالفته للمواصفات والمقاييس المطلوبة، على الرغم من ادعاء المتظلم أن قرار الوزارة المشار إليه قد صدر بعد خروج المنتج من بلد المنشأ.

• وعليه تطالب الشركة بالآتي:

1. وقف إجراءات النيابة ضد الشركة وممثليها، والتي تتم بطلب من الوزارة المختصة.
  2. الإفراج عن شحنة المواسير الأولى التي دخلت القطاع في 2021/2 أسوة بالتجار الآخرين الذين سمح لهم بإدخالها استثناءً؛ بسبب استيرادها قبل تاريخ صدور القرار بالتعديل على سمك المواسير.
- مرسل إليكم لإطلاعكم الكريم، والتكرم لطفاً بدراسة طلبات الشركة المتظلمة وموافاتنا بردكم بشأنها مع بيان إمكانية إجراء التسوية معها من عدمه؛ ليتسنى لنا متابعة الأمر من طرفنا.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير ،،،

د. حسين يوسف الصيفي

رئيس ديوان المظالم



نسخة إلى:  
✓ أ. سليمان، ك، ع  
✓ الملف  
✓ ق/ 3046  
✓ دائرة الشكوى، وزارة الاقتصاد